

في إثبات أصول الشريعة والعقيدة

الدكتور
طه حامد الدليمي

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع



القَوَاعَدُ السَّدِيدَةُ

في إثبات أصول الشريعة والعقيدة

الدكتور
طه حامد الدُّليمي







مركز القادسية
للدراسات والبحوث الريادية

في إثبات أصول الشريعة والعقيدة



القواعد السديدة

في إثبات أصول الشريعة والعقيدة

المحتوى

المقدمة

الحمد لله رب العامين .

والصلاة والسلام على الهادي الأمين. وعلى آله أصحابه وأتباعه أجمعين .

وبعد ..

فمن المسَلَّم به عند جميع العقلاء أن كل دعوى لا بد لها من بينة او دليل. والدليل إنما سمي دليلاً لأنه يشتمل على شروط أو عناصر جعلته صالحاً لأن يطلق عليه هذا الاسم، وإلا لم يكن دليلا معتبراً.

ومن المسَلَّم به أيضا أن أعظم دعوى في الوجود هي العقيدة ممثلةً بأصولها، ومن بعدها تأتي أصول الشريعة التي هي كالبناء بالنسبة إلى أساس العقيدة.

وبما أن هذه الدعوى هي أعظم دعوى فلا بد أن تكون شروط أدلتها أعظم الشروط وأصعبها وأدقها وأبعدها عن الظنون والاحتمالات، بحيث لا يمكن أن يتطرق إليها الشك أو الاحتمال بأي وجه من الوجوه؛ ليكون الدين قائما على أساس متين تطمئن إليه النفس وتثق به ثقة مطلقة، وإلا فإن الشك إذا تطرق إلى أصول الدين فمعنى ذلك أن الدين في

أساسه بات مشكوكاً فيه. وما ذلك بدين؛ لأن الدين مبناه على القطع واليقين.

لقد علِمنا من ديننا أنه حتى المسائل العملية الفرعية، إذا كان بعضها تترتب عليه نتائج عظيمة أو خطيرة فإن الله تعالى يشدد في شروط أدلتها ما لا يشدد في غيرها: فواقعة الزنا لا يكتفى لإثبات حصولها بشاهدين كما هو الأمر في بقية الشهادات، وإنما لا بد من مضاعفة الشهود مع توفر المشاهدة العيانية الجازمة.

وهكذا الحال عندما يتعلق الأمر بما هو أعظم ألا وهو أصول الدين التي بها يتقرر مصير الإنسان: هل إلى الجنة أم إلى النار؟ وقبلها ما حكمه: هل هو مسلم أم كافر؟ وكلا الأمرين تترتب عليه مسائل وأحكام عظيمة في الدنيا والآخرة.

فما هي العناصر أو الشروط التي ينبغي توفرها في أدلة أصول الدين وهي بهذا المستوى من المنزلة وذلك الحجم من الخطورة؟

بعبارة أخرى : **كيف يمكن أن تثبت هذه الأصول؟**

الجواب عن هذا السؤال هو موضوع هذا الكتاب المختصر أو الرسالة الموجزة.

إن معرفة هذه الشروط أمر في غاية الأهمية لكونه لا غنى عنه من أجل حماية الدين من الإضافات والمبتدعات التي كثرت وعمت في غيبة هذا الأمر البالغ الأهمية عن أذهان غالبية أبناء الإسلام، بحيث صار أسهل شيء على أي إنسان – مهما بلغ جهله وانحطت في العلم

منزلته – أن يخترع ما يشاء بهواه، ويضيف ما يريد بمشتهاه، وإن كان يستدل بأوهى الأدلة، ويتحجج بأوهن الحجج!

إن من أشد الأمور عجباً وأكثرها انتشاراً أن تخترع أصول خطيرة بشطر من آية مقتطعة، أو تسلب الملايين بل المليارات من جيوب المغفلين بكلمة مشتبهة. بل إن هنالك ما هو أعجب: أن تنتهك الحرمات وتستباح فروج المحصنات بمثل تلك الكلمة! ثم.....

ما أسهل أن توضع – من بعد ذلك – الروايات وتختلق على ألسنة الأئمة، أو تضاف إلى أحاديث رسول الأمة ﷺ.

هكذا فسدت عقائد الملايين من المسلمين، وتحللت أخلاقهم، وتفرقت كلمتهم، وانهار اجتماعهم، وسرقت عقولهم وأموالهم! وهكذا خرجت إلى الوجود أديان وطوائف تنتسب إلى الإسلام بينما هي في الواقع تغط في غمرات من البدع، وأكوام من الخرافات، ولجج من الأوهام بعيداً عن الشاطئ الأمين لهذا الدين العظيم.

ثم..... سؤال آخر يجيب عنه هذا الكتاب يقارب السؤال الأول في أهميته، هو **كيف يمكن للعامي الذي لم يتعلم الحرف ولم يدرس العلم أن يعرف جزماً، ومن دون استعانة بعالم، أصول الحق من أصول الباطل؟** فينجو من ضلالات المضلين وشبه الزائغين، ويأوي مطمئناً إلى ذلك الشاطئ الأمين.

في القرآن العظيم قانون أصولي يشبه في قوته ودقته وانضباطه التام من جميع الوجوه القانون الرياضي أو الحسابي. لكنه يتفوق عليه من حيث أنه واضح المعالم، سلس المأخذ، سهل الإدراك يمكن

استيعابه من قبل الجميع: الأمي والمتعلم، والعامي والعالم! ويمكن تطبيقه بيسر على أية مسألة أصولية أو قضية أساسية من قضايا الدين ليعرف الكل، وبصورة جازمة قاطعة، وسهلة ميسرة سلسة صحتها من بطلانها!

وبذلك نستغني عن الردود المطولة، والجدالات الكثيرة المحتدمة التي تدور بعيداً عن هذا القانون الرباني القرآني، وتجري في منعرجات البحث عن دلالة النص أو (الدليل) دون التوقف أولاً – وقبل كل شيء – عند تحقق صلاحية الدليل للاستدلال، من خلال النظر في مدى حيازته على شروط الدليل الأصولي.

هذا .. وقد اتخذت من أصول الدين الكبرى عند المسلمين من جهة، ومن عقيدة (الإمامة) عند الشيعة من جهة مقابلة مجالاً طبقت عليه تفاصيل هذا المبحث المهم غاية الأهمية؛ لأثبت من خلال ذلك مدى حاجتنا إلى معرفة هذا القانون، ومدى فعاليته في الوصول إلى الحق بسهولة ويسر منقطع النظير.

أخيراً أقول: أرأيت طريقا يؤدي إلى مكان خطير وضعت عليه (نقطة تفتيش) عليها حراس شداد في منتهى الشدة، أذكياء في قمة الذكاء، لا يجوزهم إلا شخص يمتلك هوية رسمية بشروط وصفات واضحة محددة؟

إن معرفتنا بشروط أدلة أصول الدين تجعل على طريق كل مزور عن علم أو مبتدع عن جهل، تلك (النقطة) ذات الحراس الأشداء الأذكياء تقطع عليه الطريق، وتحول دون مرور أباطيله ومروق

أضاليله ووصولها إلى حمى الدين العظيم ، لأن هويتها مزورة لا تمتلك مواصفات الهوية الشرعية الواضحة المحددة .

والله ﷻ اسأل أن ينفع بها كاتبها وقارئها والمسلمين أجمعين..

آمين.

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

المنهج القرآني

في إثبات أصول الدين

نقصد بالأصول: العقائد التي يتوقف عليها الإيمان، ويعد منكرها كافراً خارجاً من الملة كالتوحيد والنبوة والمعاد. وكذلك أساسيات الشريعة المعلومة من الدين بالضرورة كالصلاة والصيام والحج والزكاة والجهاد. يضاف إليها أصول المحرمات كالزنا والسرقة والكذب وقتل النفس. لقد نصب الله تعالى لهذه الأمور العظيمة أو الأصول من الأدلة في كتابه ما لا يمكن بعدها جحودها أو تأويلها؛ لأن النصوص التي تناولتها واضحة بينة متضافرة لا تحتمل تكذيباً أو تأويلاً. إنها (قطعية الثبوت والدلالة)؛ ولذلك اعتبر منكرها كافراً خارجاً عن الملة.

لا يجوز الاعتقاد بأصل من أصول الشريعة، وتكفير من لم يعتقده أو يؤمن به ما لم يثبت في القرآن بالنصوص الصريحة القطعية الخالية من الاحتمالات الدالة على غير ما يدل عليه ظاهر تلك النصوص صراحة وقطعاً. ولك الآن أن تسأل: هل الأدلة التي نصبها الإمامية على إثبات (الإمامة) حائزة على هذه الشروط؟!

لو أن إنساناً عاقلاً ذكياً لم يكن علم من دين الإسلام من قبل شيئاً، أراد أن يتعرف عليه من خلال القرآن الكريم فاطلع عليه اطلاعاً عابراً .

إنـه – ولا شك – سيعلم أن تلك الأصـول الاعتقاديـة والشرعية – التـي ذكرتهـا آنفـاً – هـي مـن أوليـات وأساسيات مـا يـدعو اليـه هـذا الكتـاب العظيم؛ لكثرة ورود الأدلـة عليهـا، وتكرار النصـوص بشـأنها، ووضـوحها وسـلامتها مـن الاحتمـال، وعـدم إمكانيـة تأويلهـا بغيـر مـا يـدل عليـه ظاهرها.

ولكن.. لـو رجـع ذلك الإنسان بصـره فـي القرآن الكريم وحـاول مراراً وتكراراً لما استنتج منه شيئاً اسمه (الإمامة)، أو أن هنـاك (إماماً) اسمه علي أو الحسن العسكري: تجب طاعتـه كمـا تجب طـاعة رسـول الله ﷺ سواء بسواء، وأن هؤلاء (الأئمة) (معصـومون) البتـة[1]، ولمـا خطـر لـه على بال! لأنه لن يجد ذكراً لـه فيه، ولا يرى دليلاً منـه عليه! إنمـا هذه العقائد وأمثالها أشياء اعتقدوها أولاً من خـارج القرآن. ثم.. من بعد ذلك

[1] روى الكليني عن أبي عبد الله (جعفر الصادق) قال : (كان أمير المؤمنين(ع) إماماً ثم كان الحسن (ع) إماماً [وعدد البقية] ... ومن أنكر ذلك كان كمن أنكر معرفة الله تبارك وتعالى ومعرفة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) – أصول الكافي ١/١٨١.

وعن أبي عبد الله (ع) قال: (لا يسع الناس إلا معرفتنا ولا يعذر الناس بجهالتنا من عرفنا كـان مؤمنـاً ومـن أنكرنـا كـان كـافراً ومـن لـم يعرفنـا ولـم ينكرنـا كـان ضـالاً حتـى يرجـع إلـى الهدى) – أصول الكافي ١/١٨٧ .

ويقول ابن بابويه القمي: (اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة عليهم السلام انهم معصومون مطهرون من كل دنس، وانهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ، ومن جهلهم فهو كافر. واعتقادنا فيهم انهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها ولا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل) – الاعتقادات في دين الإمامية ص٧٠/ ابن بابويـه القمـي – المطبعـة العلميـة – قم ١٤١٢هـ بتحقيق غلام رضا المازندراني.

كلفوا أنفسهم البحث فيه عما عسى أن يؤيدها من النصوص بأي وجه كان على طريقة (**يعتقدون ثم ... يستدلون**). وهو أمر لا يصعب على أحد، بل هو أسلوب كل أهل البدع والضلالات والديانات الباطلة الذين يعتقدون بعقولهم وآرائهم أولاً، ثم يبحثون في النصوص بعد ذلك.

الاستدلال قبل الاعتقاد

أما أهل الحق فاعتقادهم يأتي بعد الاستدلال وينبني عليه. فالدليل عندهم هو الأصل ، والاعتقاد تبع ونتيجة . فهم (يستدلون ثم يعتقدون)، وليسوا (يعتقدون ثم يستدلون) . يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) الحجرات/١ .

فكيف يجعل مثل هذه الاعتقادات التي لا نصَّ عليها صريحاً من القرآن أصولاً للدين من جحدها أو جهلها كفر؟!

لماذا امتلأ القرآن بالنصوص القطعية المصرحة – بلا أدنى احتمال ولا غموض – بالتوحيد والنبوة والمعاد، والصلاة والزكاة وأمثالها مع التدليل عليها؟ بينما عقائد الشيعة – كالإمامة – لها هذا الخطر وتلك المنزلة ليس عليها أي دليل – يصح ان يسمى دليلاً – في القرآن؟!!

شرط الدليل سلامته من الاحتمال

تقول القاعدة الأصولية: (الدليل اذا تطرق اليه الاحتمال بطل به الاستدلال) . وهذا معنى قولِه تعالى: (مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) أي قاطعات

الدلالة لا احتمال فيها ، (وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) أي تحتمل وجوهاً مختلفة، (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) آل عمران/٧ . وقوله: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً) النجم/٢٨.

لم نجد الإمامية يحتجون لأصولهم بدليل إلا والاعتراضات تكتنفه من كل جانب، بل غالباً ما يكون المعنى الذي وجهوا إليه النص بعيداً كل البعد عن المعنى الذي ذهبوا إليه، ولا ينقدح في الذهن الا بصعوبة، او نادراً ما يخطر على بال. وهو في أحسن أحواله يكون (ظنا مرجوحاً)! والعقيدة لا تصح بـ(الظن الراجح) فكيف بالمرجوح؟ فكيف بما هو دونه؟!

إن هذه الطريقة تتبعها كل الفرق والطوائف الضالة المخذولة حتى البهائية والإسماعيلية. بل كل فرقة انتسبت إلى الإسلام تحتج بمثل هذا، ولا تتجرأ على القول بأن ما هي عليه جاءت به من خارج القرآن. بل اليهود والنصارى لا يعدمون أمثال هذه (المتشابهات) يحتجون بها على أهل الإسلام! وسيأتي ذكر أمثلة على ذلك إن شاء الله.

طريقة القرآن
في بيان أصول الاعتقاد

الإخبار والإثبات

يتبين من خلال الاستقراء التام لآيات القرآن الكريم أن الله تبارك وتعالى حين يعرض لأصول العقيدة يقرر الأصل وخبر عنه، ثم لا يدعه للخبر فقط، ويأمر الخلق باعتقاده والإيمان به حتى يقيم الدليل العلمي والبرهان العقلي على صحته.

فنصوص أصول الاعتقاد ليست أخباراً مقررة فحسب، وإنما هي أخبار برهن الله سبحانه على صحتها بالدليل.

وهكذا يتبع القران الكريم في طرحه لأصول العقيدة أسلوب:

١- التقرير والإخبار أولاً

٢- ثم التدليل والإثبات ثانياً

الوضوح التام والدلالة القطعية للنص على الأصل

والحقيقة الثالثة هي أن هذه الآيات واضحة تمام الوضوح قطعية الدلالة على المراد، لا يمكن تأويلها او صرفها عن معناها الذي تؤدي إليه.

وهذا القطع الدلالي مبني بناء مباشراً على الوضوح التام لمعنى اللفظ بحيث لا يمكن حمله بأي حال من الأحوال على معنى آخر غير ظاهر معناه المتبادر إلى الذهن. انظر إلى قوله تعالى وهو يقرر رسالة نبينا محمد ﷺ : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) الفتح /٢٩ فهذا اللفظ قطعي الدلالة على كون محمد ﷺ رسولَ الله.

يضاف إلى وضوح اللفظ وصراحته كثرة الآيات المخبرة عن الأصل، وتضافرها فيما بينها على إثباته والدلالة عليه. فلا يكتفي القرآن الكريم – عادة – في ذكر أصول الاعتقاد بآية او آيتين، فضلاً عن نصف آية من هنا وربعها من هناك – كما هو الحال في أدلة الشيعة عن (الإمامة) وغيرها – وإنما هي مئات من الآيات تتضافر جميعها لتؤدي وظيفة واحدة هي تقرير العقيدة وإثباتها.

هذه حقائق متلازمة لا تتخلف في القرآن في بيانه لأصول الاعتقاد ومسائله الكبرى وهي: الإخبار والإثبات والوضوح التام.

ثمة حقيقتان أُخريان تخصان هذا الباب هما:

ان العقل والرواية لا يستقلان بإنشاء أصول العقيدة ما لم تذكر أولاً في القرآن بالطريقة التي بيناها آنفاً.

إن دور العقل او الأحاديث والآثار في باب الأصول يقتصر على التعضيد والتأكيد لما ثبت أولاً بالقرآن. ثم تفصيل ما أجمل ذكره فيه من الأصول وبيان فرعياتها. وسأتناول الحديث عن هاتين الحقيقتين لاحقاً إن شاء الله تعالى .

إثبات منهجية القرآن في بيان أصول الاعتقاد

أصول الاعتقاد التي يدور حولها القرآن الكريم ثلاثة هي: الألوهية .. والنبوة .. والمعاد. أو الإيمان بوحدانية الله تعالى ونبوة محمد ﷺ واليوم الآخر. وهناك أصول أُخرى غير هذه تركنا الحديث عنها تجنباً للإطالة. وفيما ذكرت كفاية لإثبات المنهجية القرآنية في بيان أصول الاعتقاد، وكما يلي:

١- وحدانية الله

يخبر القرآن الكريم ويقرر أنه (لا اله الا الله) كما في الآيات التالية:

(اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) البقرة /٢٥٥ .

(فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) محمد /١٩.

(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) الإخلاص/١

(هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) الحشر /٢٢.

(وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) البقرة /١٦٣.

(إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ) إبراهيم /٥٢.

(وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ) النحل/٥.

(وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ) العنكبوت /٤٦ .

وغيرها من الآيات التي يصعب إحصاءُها.

ومن ناحية أخرى يقيم الأدلة ليثبت بها هذه الحقيقة التي اخبر عنها، كما في الآيات التالية :

(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) الأنبياء/٢٢.

(قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آَلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) الإسراء/٤٢.

(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) المؤمنون/٩١.

(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) فاطر/٣١.

(أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) الطور/٣٥.

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ –إلى قوله– فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة/٢١–٢٢.

(أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) الصافات/١٢٥.

(ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآَيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) الروم /٢٨

(وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ (١٣) إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) فاطر /١٣،١٤.

وغيرها من الآيات كثير جداً .

وأنت ترى أنّ هذه الآيات قطعية الدلالة على وحدانية الله تعالى بحيث لا يمكن إنكارها أو حملها على معنى آخر غير ما دلت بظواهرها عليه.

وهكذا انطبقت تلك الشروط القرآنية الخاصة بأصول الاعتقاد على هذا الأصل العظيم: الإخبار والإثبات والوضوح، فضلاً عن التكرار. والقرآن كله شاهد على هذه الحقيقة كما يشهد على الحقيقة الأخرى أو الأصل الآخر: (نبوة محمد ﷺ) بالطريقة نفسها:

٢- نبوة محمد ﷺ

جاء الإخبار عن هذه الحقيقة في آيات كثيرة منها:

(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) الفتح /٢٩.

(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) آل عمران /١٤٤.

(إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) يس/٣.

(وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بنِي إِسْرائيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ) الصف/٦.

(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ) محمد /٢.

وهكذا مئات الآيات.

ثم تأتي آيات أُخر لتثبت صحة نبوته بالبراهين العقلية: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) البقرة/٢٣.

(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ) الحاقة /٤٤-٤٦ .

(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) النحل/١٠٣.

(قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) يونس/١٦.

(قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُل) الأحقاف/٩.

(قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ) سبأ/٤٦.

وعلى هذا المنوال تتوالى الآيات تثبت نبوة محمد ﷺ وتدافع عنها بحيث لا يمكن ان يتطرق الشك إلى قلب مسلم في أن محمداً رسول الله، بل ولا إلى غير المسلم من العقلاء المنصفين. وهكذا انطبقت الشروط القرآنية الأصولية على أدلة الأصل الثاني من أصول العقيدة: نبوة محمد ﷺ.

٣- اليوم الآخر

وكذلك الحال بالنسبة للأصل الثالث: (الإيمان باليوم الآخر):

جاء الإخبار عنه في آيات كثيرة جداً منها:

(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الفاتحة/٣

(وَبِالْآَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) البقرة/٤

(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) البقرة/٢٨

(وَيلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ * الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ * وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلاَّ كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ) المطففين/١٠-١٢

(وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) السجدة/٢٠

(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُوْلَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ) الروم/١٦

وجاء إثباته بالأدلة العقلية في آيات كثيرة كذلك منها:

(قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنْ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) يس/٧٨-٨٢

(لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) إلى قوله تعالى: (أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَى* أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) ٣٧-٤٠/القيامة

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ)

إلى قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لاَ رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ * وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلاَ هُدًى وَلاَ كِتَابٍ مُنِيرٍ) الحج/٥-٨.

وهكذا عشرات ومئات الآيات الصريحة الواضحة فتحقق الشرط الثالث: الوضوح والقطع بوقوع يوم القيامة .

طريقة القرآن
في بيان أصول الشريعة

إذا آمن المرء بالله وبرسوله وباليوم الآخر، فعليه بعد ذلك أن يعمل بمقتضى هذا الإيمان.

وهنا يأتي دور الشريعة.

فالدين عقيدة وشريعة: العقيدة هي الأصل، والشريعة فرع عنها. تلك الأساس، وهذه البناء.

يتبين بالاستقراء التام لآيات القرآن العظيم أن أصول الشريعة تثبت فيه بأمرين هما:

١- الإخبار

٢- والقطع

أي الخبر القرآني القطعي الدلالة. ولا حاجة هنا إلى الدليل العقلي للبرهنة على صحتها؛ لأنها إنما يخاطب بها المسلم المؤمن بصحة ما نزل من القرآن، فهو لا يحتاج للعمل بها إلى غير علمه بأنها مما أنزل، وأن الله كلفه بها. فلا يحتاج المسلم الى أدلة إثباتية على أن الصلاة من الدين أو الزكاة أو الصيام؛ ولذلك لا يخاطب الكافر بها. إنما يحتاج إلى دليل قطعي على أن الله خاطبه أو كلفه بها.

والشريعة أصول وفروع لهذه الأصول.

فأصـول الشـريعة – كالصـلاة والزكـاة – لا بـد لإثباتهـا مـن الـدليل الخبـري القطعـي. أمـا تفاصـيلها وفروعهـا فيكفـي فيهـا الـدليل الظنـي الراجح.

والدليل القطعي إنما هو قطعي لوضوحه وعدم احتماله لغير ظـاهر معناه.

غنـي عـن التأكيـد أنـه لا بـد أن يكـون الـدليل قرآنيـاً، فـلا تسـتقل الروايـات ولا الآراء التـي يسـمونها (عقليـات) بإيجـاد شـيء جديـد فـي الأصول دون ان يثبت ذلك بالقرآن أولاً .

وهذا الشرط يشمل أصول العقيدة والشريعة.

خلاصة القانون

يتحصل مما سبق أن لأصول العقيدة أربعة شروط هي:

١– النص القرآني

٢– القطعي الدلالة

٣– إخباراً

٤– وإثباتاً

ولأصول الشريعة ثلاثة شروط هي :

١– النص القرآني

٢- القطعي الدلالة

٣- إخباراً فقط

هذا هو القانون أو المنهج القرآني في إثبات الأصول.

إمامة الشيعة

الإمامة – عند الشيعة – من المسائل التي لا يصح الإيمان إلا بها بحيث يعد منكرها عندهم كافراً كفراً أكبر مخرجاً من ملة الإسلام! فهي إذن من المسائل الاعتقادية الأصولية أو الأساسية طبقاً لمنهج القرآن. فلا بد أن تثبت عند من يراد له أن يؤمن بها – على أقل تقدير – بالنص القرآني القطعي الدلالة .

فهل لذلك النص في القرآن من وجود ؟!

كل الذي يحتجون به آيات متشابهة ظنية الدلالة، كهذه الآيات :

(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (البقرة:١٢٤) .

(حرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المائدة:٣).

(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (الأحزاب:٣٣).

هذا أقوى ما استدلوا به من آيات الذكر الحكيم! وقد كتبت الآيات بتمامها حتى يتأكد القارئ بنفسه – عندما تقرأ الآية كاملة، لا مقطعة كما هو عادة الشيعة عند احتجاجهم بالآيات – أنه لا علاقة بين ما ذهبوا إليه من معنى للآية والمعنى الحقيقي الذي ترمي إليه ، والذي يتبين أكثر.

ما علاقة هذه الآيات بـ(الإمامة) التي يتحدث عنها الشيعة **أولاً** ؟

ثم ما علاقتها بـ(إمامة) علي رضي الله عنه **ثانياً** ؟

وما علاقتها بـ(الأئمة) **الآخرين** الذين يلتزم الشيعة ويلزمون غيرهم بالإيمان بهم **ثالثاً** ؟ بشرط أن تكون هذه العلاقة قطعية لا احتمال فيها لأن الدليل الأصولي إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال كما قال تعالى: (وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً) (النجم:٢٨) .

إن دلالة هذه الآيات وسواها مما احتجوا به ليست قطعية، بل ولا تدخل في باب الظن الراجح الذي يقبل في فروع الشريعة أو الفقه !! وإنما هي وهمٌ ، أحسن أحواله ان يكون ظنا مرجوحاً :

فالآية الأولى تتحدث عن إمامة سيدنا إبراهيم عليه السلام ولا ذكر فيها لعلي ولا غيره قط. ولا دليل فيها صريحاً على أن الإمامة المذكورة فيها هي الإمامة التي اصطلح عليها الشيعة، إنما هي الإمامة بمعنى القدوة.

غاية ما يمكن قوله جدلاً أن ما يدعونه أمر ظني! والظن لا تثبت به العقائد الكبرى.

والآية الثانية تتحدث عن الميتة والدم ولحم الخنزير. فما الذي حشر (إمامة) علي – كرمه الله – بين هذه الأمور؟! ثم إنه لا ذكر للإمامة ولا لعلي في الآية البتة.

أما الآية الثالثة – فبالإضافة إلى أنه لا ذكر فيها لعلي ولا غيره ولا لـ(الإمامة) ولا لـ(العصمة) وهذا يكفي في إبطال الاحتجاج بها على ذلك – نجدها في سياق يتحدث عن أمهات المؤمنين. بل إن أول الآية خطاب صريح موجه إليهن. فما الأمر الذي يحملنا جزماً على أن نخرجهن من حكم الآية ونقصرها على علي وبعض أهل بيته فقط؟! وحين نتبين الأمر لا نجد دليلاً من الآية على هذا سوى التحكم بلا حاكم، والادعاء بلا داعٍ! وغاية ما يمكن قبوله هنا أن يقال: إن ذلك ظن، (وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً).

فلم تنطبق على هذا (الأصل) حتى شروط إثبات أصول الشريعة التي هي فروع بالنسبة لأصل العقيدة. بل ولا فروع الشريعة: اذ أن هناك أموراً فرعية في الدين كالحيض والجماع والنكاح والطلاق والبيع والشراء... وغيرها، تناولها القرآن بآيات واضحة: إما قطعية الدلالة، وإما تفيد المسلم ظنا راجحاً يكفي للعمل بأمثالها من الفرعيات!

فكيف يؤسس مثل هذا الامر العظيم الذي يكفر جاحده على نصوص دلالتها في أحسن أحوالها ظنية مرجوحة؟!

إن الظن المرجوح لا يجوز العمل به في الفرعيات الفقهية فكيف جاز في باب الأصول الاعتقادية؟!

اما اذا أردنا ان نطبق الشروط التي تخص أصول الاعتقاد التي سبق بيانها، فسيظهر جزماً ان خير باب يدخل تحته أصل (الإمامة) هو باب الخرافات .

أين الأخبار القطعية؟!

وأين أدلة الإثبات؟!!

إن كان النص خبراً، فأين إثباته؟!

وإن كان إثباتاً فأين الخبر الذي جاء يثبته؟!!

العقل

وأصول الدين

ماهية (العقل) المقصود

يعتمد الشيعة في إثبات الأصول على الاجتهاد، أو النظر العقلي المستقل عن النصوص الدينية (الكتاب والسنة) التي يقتصر دورها عندهم على تأييد ما ثبت بـ(العقل) أولاً[1].

وعندما نناقش الموضوع مناقشة علمية موضوعية لنعرف الحقيقة أو المعنى العملي التطبيقي لـ(العقل) المقصود لا نجد سوى ما يعقله كل عاقل بعقله الخاص به، أي رأيه وما يصدقه ويستسيغه هو بعقله، ليس أكثر. وبما ان كل إنسان يمكن ان يعقل او يرى ما لا يعقله أو يراه الآخر فلا بد من أن تعدد الآراء وتتضارب الحجج العقلية إلا فيما اتفقت عليه عقول البشر كالبديهيات، أو الأمور العلمية البحتة كالقوانين والحسابات الرياضية، أو ما يدخل تحت التجربة والمشاهدة، وهذه امور محسة وملموسة يمكن البرهنة عليها بالوسائل المعروفة، وقد اتفق العالم عليها.

---

[1] راجع: الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى ١/٩٨، ١٩٥، ١٢٧. عقائد الشيعة، محمد رضا المظفر ص٦. العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، جعفر السبحاني ص٣٢٩.

نعم.. لو كان (العقل) الذي ينسبون إليه ما يسمونه بالحجج العقلية شيئاً له كيان مستقل محدد، اذا طرحت عليه المسائل أجاب بجواب واحد عن كل مسألة، وهذا الجواب معصوم من الخطأ لأمكن ان يكون مرجعاً عند النزاع في أصول الاعتقاد.

قارن ذلك بالقرآن: إنه كتاب ذو كيان مستقل، ووجود محدد ملموس، لا يقبل الزيادة ولا النقصان، آياته معروفة متشابهة ليس بينها اختلاف إلى حد الحرف. اتفق المسلمون جميعاً على قطعية ثبوته، ويمكن الرجوع اليه بسهولة ويسر لنجد الجواب القطعي في جميع أصول الدين ومسائله العظيمة.

هل الأمر كذلك بالنسبة لـ(العقل)؟

وعلى هذا فإن ما تسمعه من قولهم: العقل يحكم بكذا ويقضي بكذا فهو تدليس ولعب بالألفاظ؛ لأن العقل المطلق هنا ليس هو عقلاً واحداً محدداً لا يخطئ، يرجع اليه كل العقلاء. وإنما هو عقل المتكلم نفسه، أي ما يراه هو بعقله! فهو رأي من الآراء لا أكثر. وقد يختلف فيه مع غيره من العقلاء فيرى غيره بعقله ويحكم بغير ما يراه هو ويحكم به، وهكذا..! فانتفى كونه مرجعاً للأُصول لانتفاء أول الأُسس التي تقوم عليها المرجعية الأُصولية وهو الاتفاق وعد م الاختلاف.

اختلاف العقلاء فيما يعقلون

وهكذا تتباين العقول فيما بينها وتختلف في كثير من المسائل العقلية: فهذا يثبت عقله ويوجب ما ينفيه الآخر ويقول عقله باستحالته!

علماً أن الواجب والمستحيل ضدان لا يجتمعان . فماذا نفعل وكلاهما يحتج بالعقل والدليل العقلي؟!

وهكذا اختلف الفلاسفة والمتكلمون فيما بينهم. بل وهكذا انحرفت الديانات: فما فسدت اليهودية والنصرانية الا عندما تركت نصوص الوحي لعقول علمائهم وأقوالهم، فاخترعوا الأقاويل، ثم دعموها بالروايات الملفقة في معزل عن الوحي.

تأمل هذا الدليل العقلي الذي يقدمه أحد القسسة الإنجليز عن الثالوث يقول:

المادة لها ثلاث حالات: صلبة وسائلة وغازية، والهواء: أوكسجين ونتروجين وهيدروجين، والماء سائل وغاز وثلج، والشمس: دفء ونور وحرارة، والزمن: ماضي وحاضر ومستقبل، والإنسان: روح وعقل وجسم، والعائلة أب وأم وأولاد. وهكذا الحال بالنسبة إلى الله: الأب والابن وروح القدس.

لقد كان القس يقدم هذه (الأدلة العقلية) في مناظرة مع احد علماء المسلمين أمام حشد كبير من الناس. فلا بد – والحالة هذه – أنه كان مقتنعاً عقلياً بمثل هذا الدليل العقلي المتهافت[١].

ومن له أدنى اطلاع على كتب الفلاسفة والمتكلمين الذين ارادوا ان يخضعوا العقيدة لآرائهم وعقولهم يدرك معنى ما اقول، ويصيبه الذهول لهذا الاختلاف والتضارب بالحجج التي يسمونها (عقلية) دون طائل؛ اذ

---

[١] القس هو (شروش) ، والعالم المسلم هو (أحمد ديدات). والمناظرة مسجلة في شريط فديو .

أن كل حجة يمكن نقضها بمثلها، حتى إن بعضهم ألَّف في بيان (تكافؤ الأدلة العقلية) وأنها لا يمكن ان تؤدي الى يقين لإمكان نقضها بمثلها. وحتى إن واحداً منهم وهو ابن واصل الحموي الذي كان من أبرعهم – كما يقول الخبير الحاذق شيخ الإسلام ابن تيمية – في الفلسفة والكلام قال وهو يصور هذا المعنى: (أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر ولم يترجح عندي شيء).

وقد انشد بعضهم في هذا قائلاً :

حججٌ تَهافتُ كالزجاجِ تَخالُها   حقاً وكلٌّ كاسرٌ مكسورُ

لا يصح استقلال العقل في أصول الاعتقاد

ولما كانت الحجج (العقلية) على مثل هذه الحال من الاختلاف – وواقع الفلاسفة والمتكلمين أوضح شاهد – فالله جل وعلا أرحم بعباده من ان يكل دينهم الى عقولهم المجردة. ودين الله أعظم من ان يكون ألعوبة للآراء التي يسمونها ظلما بـ(العقل).

ولما كان الله قد أقام الحجة على خلقه على أتم وجهٍ وأكمل صورة، فلا بد ان تكون هذه الحجة أمراً آخر غير (الحجج العقلية) لأنها مضطربة مختلفة.

فأين هي الحجة إذن؟!

القرآن هو الحجة

يقول تعالى : (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (١٦٥) لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (النساء/١٦٥،١٦٦) . فليس مع حجة الله ولا بعدها لأحد حجة ، وشهادة الله تكفي فليس بعدها ولا قبلها شهادة .

وإذا لم تكن حجة الله وشهادته في أصول الدين والعقيدة، ففي أي شيء تكون؟! يقول تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (العنكبوت:٥١،٥٢) .

ورسولنا ﷺ أعظم الرسل، وحجته التي أعطاه الله إياها وشهد له بها أعظم الحجج ﴿ فأين تذهبون﴾ ؟!

(أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ)؟!

(سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ) ؟

فلا بد ولا مهرب من ان تثبت أصول العقائد أولاً بالنصوص القرآنية القطعية فهي المرجع المستقل الوحيد في هذا الباب كما قال تعالى :

(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ) (آل عمران:٧) ومعنى (**محكمات**) أي قاطعات الدلالة لا يدخلها الاحتمال. وقد وجدنا آيات الكتاب الخاصة بأصول العقائد كما أخبر سبحانه : محكمة قطعية ، على الوجه الذي أسلفناه تحت عنوان (طريقة القرآن في الاستدلال على أصول الاعتقاد) فصح أن تكون (أماً) أي مرجعا.

وإذا كان الدين هو مجموعة الأوامر النازلة من عند الله فلا شك أن أعظم ما نزل من عنده جل وعلا ، والمحور الذي يدور عليه ، وأساسه وقاعدته هو أصول العقيدة . ولذلك لا يمكن بحال ان لا تكون هذه الأصول أول ما قصد بالنزول من عند الله: فهي أول شيء نزل، وأبْيَنُه وأوْضحه. فإن لم يكن القرآن مشتملاً على أهم أمر في الدين فعلام يشتمل؟ وبأي شيء نزل؟! وهو الذي نزله الله تعالى كما قال: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) (النحل:٨٩) فهل نزل تبياناً للفروع دون الأصول؟ أم نزل تبياناً لبعض الأصول دون بعض؟ والله تعالى يقول: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (الأنعام:٣٨). هذا ما لا يمكن ان يقرّ به عاقل!

ثم متى قصر القرآن في بيان أصول الدين حتى نلجأ إلى غيره ؟!

إذن لا يصح بحكم العقل نفسه ان يأتي (العقل) بأمر هو من أصول العقيدة دون ان يكون هذا الأصل مفصلاً في القرآن . والقرآن شاهد على ما أقول.

وظيفة العقل

وظيفة العقل إذن ليست في البحث عن أصول الدين بمعزل عن الوحي ، وإنما تنحصر بتعقل ما جاء به الوحي واعتقاده ، والتيقن من كونه مما تستسيغه العقول السليمة ، وأنه ليس هناك من تناقض فيه ، وإقامة الأدلة على ذلك سواء كانت الأدلة عقلية أم نقلية .

ويقوم العقل كذلك باستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الظنية ، سواء كانت هذه الأدلة نصوصاً شرعية أو غير ذلك في حالة عدم توفر النص في أي مسألة من المسائل . وكذلك يقوم بتنزيل هذه الأحكام على مواردها.

أدلة القرآن عقلية بحتة

إن الأدلة التي يبرهن بها القرآن على صحة مراده هي أدلة عقلية بحتة تقسر العقل السليم على الإذعان لها، والتسليم بصحة مرادها. أقرأ قوله تعالى:

(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآَيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) آل عمران /١٩٠. او قوله :

(أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) الطور/٣٥. أو قوله:

(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) المؤمنون/٩١.

أو قوله في الدلالة على نبوة محمد ﷺ:

(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ) الحاقة /٤٤-٤٦. او قوله :

(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) البقرة /٢٣.

حجج القرآن لا تنفع الزائغين

هنا ينقسم الناس الى فريقين: فريق جعل الحق وجهته وإدراكه غايته: فهذا ينتفع به اذا تليت عليه حجته كما قال تعالى: (الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) البقرة/١،٢. فالمتقون وحدهم هم الذين يهتدون به ، وهم المعنيون بقوله: (وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) البقرة/٢٦.

وفريق غايته نصرة وجهته هو او مذهبه او شيخه او طائفته او عشيرته ، وهذا الصنف يجعل من القرآن وسيلة للوصول إلى أغراضه وأهوائه ، فلا يمكن ان تنفع فيه دلائله وآياته كما قال تعالى: (وَمَا تُغْنِي الْآَيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ) يونس/١٠١ وهم المعنيون بقوله: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا) البقرة /٢٦.

اتباع المتشابه هو العلامة الفارقة بين الفريقين

فإذا أردت أن تعرف هؤلاء المضلين لتحذرهم فانظر إلى حججهم تجدها شبهات واحتمالات لا تدخل في دائرة القطعي أو المحكم كما قال

تعالى: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ) النجم/٢٣ . وكما قال أيضاً : (الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) لماذا؟ (ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) أي تصريفه على ما يهوون ويشتهون : فبدلاً من الرجوع إلى الأدلة الواضحة يذهبون إلى كلمة من هنا وسطر من هناك مستغلين سعة اللغة العربية وانقسامها إلى حقيقة ومجاز، وكونها تحتوي على ألفاظ مشتركة : وهي كل لفظة تحمل عدة معان ، كالعين مثلاً دون اعتبار للقرائن التي تحدد اللفظ بالمعنى المعين . وكذلك ما في القرآن من مجمل قد فصل في مكان آخر، أو مطلق قيد في موضع آخر، أو عام مخصص، فيقطعون المجمل عن تفصيله والمطلق عن قيده وهكذا.

طريقة كل المضلين

وهي طريقة أهل الباطل القديمة قدم الباطل وأهله. كما أن حصرهم – عند الاحتجاج – في دائرة الصريح المحكم هي طريقة أهل الحق القديمة قدم الحق وأهله. فهذا النمرود احتج بالمتشابه على نبينا إبراهيم عليه السلام مستغلاً معنى مجازياً بعيداً للحياة والموت، فماذا فعل إبراهيم؟ لم يشغل نفسه بتفصيلات الردود الجزئية المتعلقة بدائرة المتشابه، وإنما ذهب مباشرة إلى دائرة المحكم وجر النمرود إليها ليصرعه فيها! كما أخبر تعالى فقال: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا

مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (البقرة:٢٥٨) وهكذا لا توجد فرقة ضالة أو ديانة باطلة إلا وتستطيع الاحتجاج بالقرآن وغيره على طريقة المتشابه . بل هذا هو الواقع :

أليس القدري يحتج بمثل قوله تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) الإنسان/٣ .

والجبري يحتج بقوله (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) الإنسان/٣٠ مع أن الآيتين في سورة واحدة !

والخارجي يحتج بقوله: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) يوسف/٤٠.

والمعطل يحتج بقوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) الشورى/١١ .

والمشبه بقوله: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) الفتح /١٠ .

بل اليهود والنصارى يحتجون لصحة ديانتهم بالقرآن!

أمثلة من احتجاج النصارى بالقرآن

اذكر هذا للمقارنة عسى ان ينتفع به من سيتبين له من هذه الأمثلة أن حجج النصارى – وكذلك اليهود – أقوى وأدل على المراد من حجج الشيعة القائلين بـ(الإمامة) . وإذا كان الأمر كذلك فهل نترك ديننا لمثل هذه (المتشابهات) التي يتساوى لديها الكافر والمسلم ؟!

هذه طائفة من الآيات القرانية التي يحتج بها النصارى مقتبسة من خطاب مفتوح الى الشيخ (الشعراوي) موجهة اليه من الكنيسة القبطية في مصر انقلها بتصرف للاختصار :

يحتج صاحب الكتاب وهو يرد تهمة الكفر والشرك عن المسيحيين بقوله تعالى:

(إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) البقرة /٦٢ قائلاً: يا فضيلة الشيخ النصارى من ضمن الذين آمنوا بالله وليسوا من الكفرة .

(إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) آل عمران/٥٥ يقول: فهل المسيحيون كفرة بموجب هذه الآية أم انهم فوق الذين كفروا ؟!

(لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ) (آل عمران:١١٣-١١٤) . يقول: فالمسيحيون من الصالحين وليسوا من الكافرين .

(فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ ممَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) (يونس: ٩٤) يقول : فالمسلم اذا كان في شك مما انزل إليه فعليه أن يرجع إلى أهل الإنجيل فيسألهم ليدلوه على الحقيقة. فالمسيحيون هم المرجع ، فاذا لم يكن المرجع سليماً يا صديقي ضاع كل من حاول الرجوع اليه .

(إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) الأنبياء/٧. يقول: فمن هم اهل الذكر؟ النصارى هم اهل الذكر. المسيحيون هم المرجع .

أي الفريقين أقوى حجة ؟!

وأنا اقول معلقاً على استدلال هذا النصراني بالآيتين الأخيرتين فقط:

أليست حجة المسيحي في الدلالة على أن (أَهْلَ الذِّكْرِ) في الآية هم النصارى أقوى من حجة الإمامي حين يقول: إن المقصود بـ(أَهْلَ الذِّكْرِ) (الأئمة المعصومون) ؟!

إن قوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ) يساوي (فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ)

وقوله: (إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) يساوي قوله: (فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ). ويستطيع النصراني ان يضيف قائلاً: اذا كان رسولكم مأموراً بنص كتابكم بالرجوع إلينا فكيف بكم؟!

فالنصراني عنده قرينة وان كانت ظنية، وهؤلاء لا قرينة عندهم البتة! ولكن كيفية الاستدلال واحدة: كلا الفريقين يتفقان تماماً في اتباع طريقة واحدة على اختلافهم في قوة الحجة وضعفها:

فأنت ترى هذه الآيات مبتورة عن أمها ومرجعها. وكل آية لا نرجع بها الى أصلها الواضح المتفق على دلالته فهي متشابهة، والمحتج بها متبع للمتشابه.

إن (الذكر) في عموم القرآن هو القرآن نفسه كما في هذه الآيات وأمثالها :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) الحجر/٩

(وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ) الزخرف/٤٤

(ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآَيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ) آل عمران/٥٨

(وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) الحجر/٦

(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) النحل/٤٤

(وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ) الأنبياء/٥٠

(إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآَنٌ مُبِينٌ) يس/٦٩

فإذا أخذنا بهذا العموم تبين لنا أن معنى الذكر في الآية هو القرآن، فأهله هم أهل القرآن أي العلماء الربانيون. أما الأمر بالرجوع إلى (أهل الكتاب) الذي هو أحد معاني الآية فليس على إطلاقه، وإنما هو في أمر خاص معلوم لديهم هو كون الأنبياء رجالاً. وليست الآية حجة للنصراني دون اليهودي. فحصول الشبهة جاء من تعميم أمر خاص. وتعميم الخاص اتباع للمتشابه كتخصيص العام وتقييد المطلق وإطلاق المقيد. ولولا قطع الآية عن (أمها) ومرجعها لما استطاع النصراني أن يحتج بها على ما أراد من كون المسيحيين هم المرجع على الإطلاق.

وهكذا فعل الذين احتجوا لـ(عصمة الأئمة) أو (الإمامة) – مثلاً – بقوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ إذ عمدوا إلى آية من القرآن فاقتطعوا منها هذا الجزء – وهو آخرها – وفصلوه عن أولها؛ فلا ينتبه القارئ إلى العلاقة العضوية بينهما. وسموا هذا الجزء بـ(آية التطهير) إمعاناً في صرف نظره عن الآية كاملة وهي قوله تعالى خطاباً لأزواج النبي ﷺ : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآَتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ...) الأحزاب/٣٤.

وقاموا بفصل الآية عن الآية التي بعدها التي تعزز أن المقصود بالخطاب هو أمهات المؤمنين دون سواهن، وهي قوله تعالى: (وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً) (الأحزاب:٣٤). وفصلوها أيضاً عن السياق كله الذي هو خطاب لأمهات المؤمنين (رضي الله عنهن) : اذ بدأ بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ – إلى قوله – وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ – الى قوله – يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ – الى قوله – وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ – الى قوله – يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ – الى قوله – وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآَتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ – ثم يأتي قوله تعالى مباشرة – إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا – ثم يستمر بقوله (وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آَيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا) (الأحزاب /٢٨–٣٥).

وقطعوا النص عن مثله كقوله تعالى عن أهل بدر:

(إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدَامَ) (الأنفال:١١). وقوله عن المؤمنين: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ) التوبة/١٠٣.

فلفظ (التطهير) إذن لا يعني (العصمة) في استعمال القرآن، ولا علاقة له بـ(الإمامة).

القرآن يشهد أنه المرجع الوحيد في تلقي الأصول

يقول ﷻ:

(فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ) لماذا؟ (لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) البقرة/٢١٣.

(وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ) الشورى/١٠.

(وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ) النحل/٦٤

(وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة /٥٠

(فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآَيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ) الجاثية/٦

(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) البقرة/٢

(قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى) آل عمران/٧٣

(فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآَيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) البقرة /٣٨،٣٩

(وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) النحل /٨٩.

(وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي) سبأ/٥٠.

(وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآَنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ) النمل/٩٢.

لكن المبطلين رغم آيات الكتاب الواضحة البينة يختلفون لاختلاف أهوائهم كما قال تعالى: (وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآَيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) آل

عمران/١٩. فالبغي إذن سبب الاختلاف والتفرق . وهذا ما أكده تعالى بقوله: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى). فالهدى موجود لكن الاختلاف والضلال واقع بالظنون والأهواء.

قال تعالى: (وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ) البينة/٤. والبينة مفسرة بقوله: (رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً) البينة /١،٢.

(وَلَقَدْ آَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ) هود/١١٠.

(وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ البقرة/١٧٦.

(وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ) هود/١١٨.

ولا شك أن الاختلاف المنزوع الرحمة هو ما كان في أصول الدين لا فروعه. وإذن لا ينبغي الاختلاف في هذه الأصول لأنها واضحة بينة كما قال ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ الحديد/٢٥.

فمن لم يرجع الى الله في الدنيا فسيرجع الى حكمه حتماً في الآخرة كما قال تعالى (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) المائدة /٤٨. (وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) النحل/٩٢. ولكن بعد فوات الأوان!

فكما أن المرجع في الآخرة الى امر الله وكلامه لا الى غيره مما يراه الناس بعقولهم وآرائهم فكذلك في الدنيا سواء بسواء : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) الزخرف/٨٤.

لماذا يهربون من القرآن إلى عقولهم وآرائهم؟

وبهذا يتبين أن الهروب من آيات الله المحكمة، والتعلق بما يسمونه بالـ(عقليات) دليل على التصفير الذي يعاني منه هؤلاء والإفلاس من مادة القرآن لأنه لا يعينهم على مرامهم، اذ ليس فيه دليل على ما يقولون. وإلا قل لي بربك: ما سر هذا التمسك بالأقاويل والآراء ؟ فلو كانت النصوص تؤيدهم وتنطق بمرادهم لماذا يعرضون عنها ويتركونها إلى غيرها؟ متحملين هذا العناء والجدل الذي لا ينتهي مع إمكانية حسم كل هذا بآية محكمة واحدة قاطعة الدلالة على المطلوب.

الأحاديث (أو الروايات) وأصول الدين

إن الكتاب والسنة والقياس (أو العقل) من أدلة الأحكام الشرعية. ولكن هذا القول لا ينبغي أن يقبل على عمومه دون تفصيل، وتوظيف لهذه الأدلة.. فالسنة يلجأ إليها عندما لا نجد للحكم الشرعي نصاً في القرآن. والقياس أو العقل (أو الاجتهاد بتعبير آخر) يأتي من بعد السنة؛ ولذلك قيل: (لا اجتهاد في مورد النص)، وهي قاعدة أصولية متفق عليها بين العلماء. فهذا التفصيل ضروري لتقنين ذلك القول. ولكن هذا كله في المسائل الفرعية .

أما المسائل الأصولية والقضايا الأساسية والكبرى من الدين فلا يصح أن تخضع لهذا التقنين . إن هذه الأمور من اختصاص القرآن وحده بآياته المحكمات القاطعات الدلالة حصراً .

الوظيفة الخاصة
بكل من الكتاب والسنة والعقل

نحتاج هنا – من أجل أن لا تختلط هذه الوظائف ببعضها فنقع في الاضطراب – إلى استحضار الوظيفة الخاصة بكل من:

١. الكتاب
٢. والسنة
٣. والاجتهاد

وظيفة القرآن الخاصة

إن وظيفة القرآن الخاصة به حصراً هي بيان أصول الدين أو مبانيه العظمى ومعالمه الكبرى بياناً جلياً لا يحتاج معه إلى غيره من بقية أدلة الأحكام، وإلا لم تعد هذه الوظيفة خاصة به. والقرآن العظيم يقوم بأداء هذه الوظيفة خير قيام. وهذا يثبت تطبيقياً بالاستقراء بعد أن ثبت تنظيرياً بالأدلة القطعية.

وظيفة السنة

أما السنة فهي وإن استوعبت أصول الدين، لكن استيعاب القرآن الكريم للأصول تام كلي التمام؛ فليس من أصل البتة لا وجود له في

القرآن العظيم حتى نحتاجه فيه إلى السنة. لكنْ ثمة ملحظ في غاية الأهمية هو أن أحداً من الخلق يستحيل عليه أن يضيف إلى القرآن ما ليس منه. وعليه يستحيل أن يخترع أحد أصلاً ويضع له نصاً صريحاً يمكن أن ينسبه للقرآن. بينما يمكن أن يخترع أصلاً ويضع له نصاً صريحاً ينسبه إلى السنة. وهذا واقع كثيراً. فحتى لا يخترق أحد أصلاً ويلصقه بالدين جعل الله ﷻ كتابه متضمناً للأصول تضمناً تفرد بميزتين:

١. الشمولية والاستيعاب لكل الأصول.
٢. الوضوح والصراحة القطعية في الدلالة على الأصل.

وعلى هذا الأساس وجب على كل أحد أو طائفة إذا احتجت لأصل من أصولها برواية أن تأتي أولاً بما يثبته من القرآن العظيم، وبالنص الصريح؛ لأنه – كما قلنا – لم تنفرد السنة بأصل لا وجود له في القرآن. وبهذا نصل إلى القاعدة التالية:

لا يمكن أن تستقل السنة أو الحديث بتأصيل العقيدة ما لم يكن لهذا الأصل بيان صريح الدلالة في القرآن الذي أنزله الله تعالى (تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ) النحل/٨٩.

إن وظيفة السنة تدور حول ثلاثة أمور:

١– التأييد والتأكيد لما جاء أولاً في القرآن.
٢– التفصيل لما أُجمل ذكره فيه كوصف الجنة والنار.
٣– أمور فرعية في العقيدة كعلامات الساعة.

قد يقال : إن في الروايات متواتراً نقطع بصحته عن الرسول ﷺ فلماذا لا نأخذ به؟ والجواب: ليس موضوعنا هو الأخذ بالروايات من عدمها، إنما هو هل يمكن أن يكون في هذه الروايات من الأصول ما قصَّر القرآن عن بيانه، أو أغفل ذكره لنحتاج ضرورة إلى إثباته بهذه الروايات؟ والجواب القطعي: كلا. هذا هو المهم وعندها نعلم أن ورود الأصول في السنة أمر كمالي لا تكميلي. قال سبحانه: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) (البقرة:٢) ، فلو افتقر القرآن إلى وجود أصل فيه بالنص القطعي الدلالة ما عاد مصدراً تاماً كاملاً للهداية؛ وما قال تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (الأنعام:٣٨).

نعم.. السنة اشتملت على أصول الدين، ولكن اشتمالها هذا يأتي من وراء القرآن كمالاً لا استقلالاً.

وهذا يلزمنا برد كل (أصل) بني على الروايات لا ذكر له صريحاً صراحة تامة في القرآن. فيقتصر أخذ الأصول على القرآن فقط. وعلى هذا لا يقبل تأسيس أصول العقيدة على الأحاديث استقلالاً، فضلاً عن الروايات المنسوبة إلى (الأئمة). بل تنتج لدينا القاعدة التالية:

كل حديث أنشأ أصلاً غيرَ مصرحٍ به في القرآن الكريم فهو باطل.

ويصبح ذكر ذلك (الأصل) المزعوم في أي حديث دليلاً قاطعاً على بطلانه بدلاً من الاحتجاج بها على صحته!

والنتيجة الحتمية أن المحتجين لأصولهم بالروايات دون نص صريح من القرآن مخطئون زائغون مبطلون.

أرأيت قوة هذا القانون الرباني القرآني وبساطته؟!

وبهذا يتم وأد كل الروايات الملفقة التي يلجأ إليها أهل الأهواء تأييداً لبدعهم بعد أن أعيتهم آيات القرآن أن يجعلوها ناطقة بحججهم. فلو كان ما ابتدعوه صحيحاً لما ترك الله ذكره في كتابه الكريم؛ فإن موضوعه الأساس بيان أصول الدين وقضاياه الكبرى.

أما وظيفة الاجتهاد الخاصة فقد ذكرناها سابقاً عند حديثنا عن (العقل) وعلاقته بأصول الاعتقاد .

الخلاصة

خلاصة هذا المبحث أن أي أصل يضاف إلى الدين سواء كان من أصول الاعتقاد كـ(الإمامة) أو(العصمة) أو من أصول الشريعة ومسائلها العظيمة كـ(خمس المكاسب) أو القضايا الخطيرة المتعلقة بأعراض الناس وفروج المحصنات مثل نكاح (المتعة): يرد على من أضافه ولا يمكن القبول به شرعاً لسبب بسيط هو أنه أضيف إلى الدين بلا دليل شرعي يصلح أن يسمى دليلاً بالمعنى العلمي للدليل. وما لا دليل عليه فهو باطل، ولا ينبغي لمسلم أكرمه الله جل وعلا بالعقل وأعزه بالوحي، وجعل أساس دينه قائماً على الدليل والحجة والبرهان أن يعتقد باطلاً ويتبع وهماً أو ظناً لا يغني من الحق شيئاً.

ضربة قاضية لكل الأصول الباطلة

إن هذه القواعد التي ذكرتها إنما هي سلاح قاطع وضربات قاضية لكل أصل فاسد يمكن أن يضاف ليشوه به صفاء هذا الدين العظيم.

بهذا نستطيع أن نحاصر أهل البدع، ونحمي سياج الدين من ان تتغلغل من خلاله بدع المبتدعين وأضاليل الزائغين.

والحمد لله رب العالمين.

خاتمة

التضخم يصيب الفكر الإسلامي الأصولي

في غيبة هذا القانون عن ذاكرة البحث الأصولي، وخلو المنهج الاستدلالي لدى الباحثين في الأصول من تبنيه والبناء عليه في بحوثهم ونقاشاتهم أصيب الفكر الإسلامي الأصولي بحالة من التضخم ما كان أغناه عنها لو انتبهنا من وقت مبكر ووعينا تمام الوعي مراد الله تعالى بقوله: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إلا أُولُو الأَلْبَابِ) (آل عمران:٧) .

وقوله: (وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إلا ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ) (يونس:٣٦) .

وقوله: (وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً) (النجم:٢٨) وأمثالها من الآيات البينات التي تلزم الإنسان بأن يبني أصول اعتقاداته وأساسيات دينه على اليقين، ولا تعترف بما بني منها على الظن والشبهة والاحتمال. إن هذا يستلزم – أول ما يستلزم – إسقاط جميع الأدلة الظنية وعدم اعتبارها، فلا داعي للانشغال بإبطال دلالاتها لأن الدليل فقد اعتباره من الأساس.

ليس هذا هو قصدي تماماً بما غاب عن أذهان العلماء، إنما هو شيء آخر هو الأساس وهذا وصفه. لقد انشغلنا بالوصف وذهلنا عن الموصوف الذي هو وجوب أن يكون الدليل الأصولي نصاً قرآنياً حصراً. فالروايات لا تأتي بأصل غاب ذكره فلم يبينه الله تعالى أولاً في القرآن. فضلاً عن أن يكون هذا الأصل لا ذكر له في الكتاب ولا في السنة فنحتاج إلى استنتاجه بعقولنا القاصرة، كما ادعى الشيعة! إذن لماذا بعث الله محمداً ﷺ ؟!

قصر الدليل الأصولي على النص القرآني المحكم

وبالجمع بين الوصف والموصوف نتوصل إلى هذا القانون الرباني الأصولي ألا وهو وجوب كون الدليل الأصولي نصاً قرآنياً قطعي الدلالة ، فلا يقبل فيه:

- النص القرآني الظني الدلالة
- ولا النص الروائي
- فضلاً عن الاجتهاد العقلي .

بعبارة أخرى : قصر الدليل الأصولي على محكمات آيات الكتاب .

كيف نخلص العوام من طامة التقليد في الأصول

بهذا نصل إلى الحق من أقرب طريق، ونصيب كبد الحقيقة بأقصر وأيسر وسيلة، فنعرف الأصول الصحيحة من الأصول الباطلة دونما حاجة إلى كثرة الردود وإطالة النقاش، ولا لجوء إلى كتب التفسير

وأقوال العلماء، أو قواميس اللغة. الأمر الذي شوش صورة الحق في أذهان الكثير من عوام الناس وجعلهم يعيشون في بلبلة فكرية شديدة لا يدرون بالضبط مع من يكون الحق؟ وأخيراً لا يجدون ملجأً غير تقليد من يثقون به، مع أن الكل متفقون على عدم جواز التقليد في الأصول. فقل لي بربك مَن من العوام يستطيع تبين وجه الحق وسط هذه المعمعة من الجدالات والنقاشات التي يصعب استيعابها دون معرفة دقيقة سابقة بأصول الفقه واللغة والحديث والمنطق وأساليب الجدل وغيرها من لوازم معرفة دلالات الأدلة؟! مَن من العوام يفهم في هذا ليستطيع الحكم مستقلاً بالحق لهذا قطعاً دون ذاك؟! وكيف له أن يتخلص من التقليد ليتوصل بنفسه إلى معرفة أصول دينه وقد أمست الأصول تحتاج إلى كل هذه التشكيلة من العلوم وهو لا يحسنها؟!

إن هذا هو أحد الأسباب التي تجعل من العوام صيداً سهلاً للمشككين، ما يؤدي بهم إلى أن يكونوا دوماً رصيداً احتياطياً لأهل الباطل.

أما إذا علّمنا المسلم أن لا يبني أصول دينه إلا على الآيات الواضحة التي لا يحتمل نصها إلا معنى محدداً لا يحتاج إلى تفسير فقد خلصناه أولاً من الحاجة إلى التقليد في معرفة الأصول، وجعلناه ثانياً على بينة قاطعة من أن هذه الأصول التي يؤمن بها إنما هي الأصول التي جاء بها رسول الله ﷺ من ربه جل وعلا. وفي الوقت نفسه يستطيع إطلاق الحكم الجازم دون تردد ببطلان كل أصل باطل بنفسه دون الحاجة إلى الاستعانة بأحد من العلماء وغيرهم، ولا معرفة بأي علم من تلك العلوم التي أشرنا إليها آنفاً. بل يستطيع أي مسلم

حتى لو كان أمياً أن يُسكت أي عالم من علماء الضلالة مهما أوتي من علم وكان على دراية بأساليب الجدل ما دام أصله الذي يحتج له لا وجود له في القرآن بالنص المحكم الصريح القطعي في دلالته.

عدم الحاجة إلى أي علم لمعرفة الأصول

إن هذا القانون سيغني المسلم عن الحاجة إلى معرفة أي علم من العلوم لكي يتعرف على أصول دينه – حتى لو كان هذا العلم علم تفسير القرآن – ما دام النص القرآني الأصولي ناطقاً بنفسه معبراً عن الأصل المراد صراحة .

وأما الحديث وعلومه فلا حاجة له فيه البتة لأن الأصول كلها موجودة صراحة في القرآن .

كذلك العلوم العقلية شأنها شأن ما سبقها من العلوم: التفسير فما دونه !

بهذا نكون قد خلصنا الفكر الإسلامي الأصولي من حالة التضخم والترهل التي أصابته في الصميم، وأدت به إلى أن يتحول إلى فكر انعزالي نخبوي لا يحسن التعامل معه إلا من امتلك رصيداً غير قليل من العلم والثقافة والمعرفة، بينما يتفق الجميع على أن الأصول وأدلتها يجب أن تكون في متناول الجميع علماء وعامة.

لقد كان يفترض على الفكر الإسلامي الأصولي أن يحسم هذه القضية العظيمة منذ البداية ويبرزها ويجعلها في متناول إدراك كل مسلم. ولو حصل ذلك لكنا قد استغنينا عن هذه الردود الطويلة المرهقة،

وتخلصنا من آلاف الكتب المطولة والمختصرة التي ألفت في موضوع العقيدة، والتي هي مجرد ردود على أباطيل أهل الزيغ الذين نجحوا أيما نجاح في جرنا بعيداً عن المصدر الأساس والوحيد للأصول ألا وهو محكم القرآن العظيم .

جملة واحدة تكفي لإسقاط جميع أصول المبتدعة

ولو كنا قد انتبهنا إلى هذه المغالطة المنهجية في الاستدلال الأصولي لكان نقاشنا مع المبتدعة وجميع المبطلين ينتهي بجملة واحدة، وأباطيلهم تسقط أيضاً بضربة واحدة هي: هل هذا الذي تدّعونه من الأصول عليه دليل صريح من القرآن؟ عند ذاك سيتبين للجميع – علماء وعامة، متعلمين وأميين – عجزهم الكامل والواضح عن الإتيان ولو بآية واحدة دليلاً على ما يدعون! لأن هذا الكتاب العظيم **(لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)** فليس فيه حجة محكمة لأهل الباطل .

لكن في غيبة هذه الحقيقة الواضحة السهلة الميسرة يجرجرنا أهل الزيغ بعيداً عن محكمات الكتاب إلى متشابهاته التي تحتمل وجوهاً عديدة من المعاني، وفيها مجال واسع للاختلاف بين العلماء، وليس من السهل القريب أحياناً إلزام الخصم بالمعنى الآخر للآية موضوع النقاش، ولا يعدم الأمر من رأي شاذ قال به بعض المنتسبين للحق. فإذا أدخلت الروايات في النقاش أو الاستدلال تعقدت المسألة أكثر؛ لأن الروايات يكثر فيها المكذوب والضعيف ناهيك عن الصحيح

المحتمل المعنى، فلا بد أن نلجأ إلى قواعد التصحيح والتضعيف والخوض في علم الجرح والتعديل، وهو بحر لا ساحل له فإن الاختلاف فيه ليس له حدود، ولكل فريق قواعده وأحكامه الخاصة، وكلٌ يصحح ويضعف ما لا يتفق فيه مع الآخر فيتحول الكلام إلى حركة في فراغ لا طائل تحته! وتتضخم الردود وتزدحم المكتبة بركامها.

فإذا دخلت الآراء والأبحاث الفلسفية في حومة النزاع فتكون الواقعة قد وقعت وقضي الأمر وانسدت السبل كلها في وجه طالبي الحق والحقيقة من حيث نتصور أننا نلتمس الحق ونجلي وجهه لطالبيه!

الدين في أصوله ليس معقداً ولا فوق مستوى فهم العوام

والآن قل لي بربك: هل يمكن أن تتصور أن دين الله جل وعلا معقد إلى هذه الدرجة؟ وأنه سبحانه قد وكل عباده كي يتعرفوا على معالم دينه الكبرى إلى هذه السبل الطويلة البعيدة المتعرجة التي لا يحسن الخوض فيها إلا الفطاحل من البشر؟ ومع كل هذا يحاكم الله سبحانه ويحاسب على أساسها عامة المسلمين مع أن سلوكها أو فهمها متعذر عليهم! فإذا أخطأ أحدهم لأنه لم يجد بداً من تقليد العلماء فيها يكون حاله كحال أولئك الذين أخبر الله تعالى عنهم فقال :

(وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا * رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً) .

حاشا وكلا! إن دين الله في أصوله ومعالمه الكبرى سهل ميسر، في إمكان أي إنسان معرفته وفهمه دون حاجة إلى أحد سوى القرآن كما

قال رسول الله ﷺ: (تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك) . ولو كان الدين معقداً إلى هذه الدرجة التي وصلنا إليها في معزل عن القرآن لما قال الرسول هذا القول، ولجاز شرعاً أن تتعدد الأديان والطوائف بتعدد أصولها التي لا ضابط لها كما جاز تعدد المذاهب الفقهية طبقاً للاختلاف الجائز في المسائل الفرعية التي لا يمكن أن ترجع في عمومها إلى مثل ما ترجع إليه الأصول من ذلك القانون الرباني القرآني الحكيم الذي هو موضوع رسالتنا هذه.

ولقد تأملت أصول الفرق الزائغة فوجدتها جميعاً تافهة ليست بشيء؛ لأنها لا تقوم على أساس شرعي يستحق التوقف والنظر. وعلى هذا فإن إطالة حبل النقاش فيها بالنظر في دلالات (أدلتها) دون حسمه ببيان كون (الدليل) غير مؤهل للاستدلال من الأساس هو الذي أعطى هذه الأصول قيمة في أذهان الناس، وجعل الكثيرين منهم يعيشون حالة من الشك، أو – على الأقل – يحتملون صحة هذه الأصول.

لو اتبعنا المنهج الإلهي القرآني لكان قد تبين لكل مسلم تفاهة كل أصل من تلك الأصول ومن الجولة والوهلة الأولى؛ لأننا بتطبيق هذا المنهج لا نحتاج إلى ردود طويلة أو معقدة تشوش صورة الحق في ذهن القارئ أو السامع وتجعله في تردد وتشكك من تبيُّن وجه الحقيقة.



إن هذه القواعد هي بمثابة قانون لا يقبل الخطأ ، يغني المسلم عن الحاجة إلى أي علم من العلوم لكي يعرف أصول دينه الثابتة من الأصول الزائفة التي تتبناها الطوائف المنحرفة .

وبهذا نكون قد حصلنا على أربع نتائج عظيمة :

١- تمكن عوام المسلمين من اليقين قطعاً بصحة دينهم، وبطلان دين غيرهم من الفرق والطوائف الضالة : الشيعة فمن سواهم .

٢- إلجام المجادلين من العلماء فمن دونهم، وإسكاتهم بطريقة نسميها (الضربة القاضية)! حتى لو صدرت من مسلم عادي لم يأخذ من العلم بنصيب . وهذا سيؤدي تلقائياً إلى النتيجة الثالثة وهي:

٣- إدخال عامة الناس في ميدان الصراع العلمي، وعدم اقتصاره على النخبة والعلماء فقط.

٤- تخليص الفكر الإسلامي الأصولي من حالة التضخم والترهل التي أصابته في الصميم، وأدت به إلى أن يتحول إلى فكر انعزالي نخبوي لا يحسن التعامل معه إلا القليل .

040018474297

ردمك [illegible]